العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

المراة والالتزامات المالية في الدولة الفاطمية ٣٥٨-٥٦٧ الضرائب والحرف النسوية

م.د. حوراء حسون الخزاعي
المديرية العامة لتربية القادسية
Hawraa.Hasson.AIkuzuie@ec.edu.iq

ملخص البحث

تُعد الدولة الفاطمية 358-567هـ/969-1171م من أبرز الدول الإسلامية التي شهدت تفاعلاً متميزاً بين السلطة والمجتمع، حيث اتسم نظامها الإداري والمالي بمرونة نسبية سمحت باندماج فئات اجتماعية متعددة في الحراك الاقتصادي. وفي قلب هذا الحراك برز دور المرأة، لا بوصفها عنصراً مستهلكاً فحسب، بل كفاعل اقتصادي مباشر عبر ممارستها للحرف والصناعات الدقيقة التي ارتبطت بحياة المدن الفاطمية.يهدف هذا البحث إلى تتبع ملامح الالتزامات المالية الملقاة على عاتق المرأة في الدولة الفاطمية، مع التركيز على محورين رئيسين: الضرائب المفروضة على النشاط النسوي، ودور الحرف النسوية كنموذج تطبيقي يكشف عن طبيعة العلاقة بين المرأة والدولة اقتصادياً. ومن خلال تحليل الوثائق، والسجلات، وما ورد في كتب التاريخ والرحلات، نسعى إلى إعادة قراءة الصورة النمطية لدور المرأة في الاقتصاد الوسيط، لنبين أن مشاركتها لم تكن هامشية، بل كانت جزءاً من البنية المالية والاجتماعية للدولة.

كلمات مفتاحية : المراة ، الدولة الفاطمية

Women and Financial Obligations in the Fatimid State (358-567 AH): Taxes and Women's Crafts

Dr. Hawraa Hassoun Al-Khazai
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah
Hawraa.Hasson.AIkuzuie@ec.edu.iq

Abstract

The Fatimid State (358–567 AH / 969–1171 CE) stands as one of the most distinctive Islamic polities in terms of its administrative and economic flexibility, which allowed various social groups to participate actively in economic life. Within this dynamic, women emerged not merely as consumers but as direct economic agents through their engagement in crafts and skilled industries that were integral to Fatimid urban society.This study seeks to examine the financial obligations imposed on women in the Fatimid State, focusing on two main aspects: the taxes levied on women's economic activities, and women's crafts as a case study that reveals the nature of the economic relationship between women and the state. By analyzing documents, archival records, and accounts from historical and travel literature, the research aims to reassess the conventional view of women's role in the medieval economy, arguing that their participation was neither marginal nor passive, but rather a functional part of the state's fiscal and social structure

Keywords: Women, Fatimid State

المرأة والالتزامات المالية في الدولة الفاطمية 358-567هـ:

الضرائب والحرف النسوية

المقدمة:

مثلت الدولة الفاطمية 358-567هـ / 969-1171م مرحلة متميزة في تاريخ مصر الإسلامية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. اعتمدت هذه الدولة على نظام مالي مركب جمع بين الخراج، العشر، المكوس، وريع الحرف والصناعات، ما جعل خزانتها من أغنى خزائن العالم الإسلامي في عصرها. وفي ظل هذا النظام المالي المتطور، لم تكن المرأة الفاطمية بمعزل عن الحركة الاقتصادية،

بل انخرطت في الإنتاج الحرفي والتجارة وإدارة الأملاك، مما طرح تساؤلاً حول طبيعة مشاركتها: هل كانت طرفاً مكلفاً فحسب، أم شريكاً منتجاً في المنظومة المالية؟

إشكالية البحث

ينطلق هذا البحث من إشكالية محورية:

ما دور المرأة الفاطمية في المنظومة المالية للدولة؟ وهل كانت مجرد مكلفة ضريبياً أم منتجة اقتصادية فاعلة؟

يتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

ما أنواع الالتزامات المالية التي طالت المرأة في العصر الفاطمي؟ ما الحرف والأنشطة الاقتصادية التي احتكرتها النساء أو تفوقن فيها؟ إلى أي مدى أسهمت الأوقاف النسوية في تخفيف الأعباء المالية عن المرأة؟ كيف انعكست هذه المشاركة على استقرار اقتصاد القاهرة الفاطمية؟

أهمية البحث

أهمية علمية: سد فجوة في الدراسات الفاطمية التي ركزت على الجانب السياسي والمذهبي وأهملت البنية الاقتصادية النسوية.

أهمية تاريخية: إعادة قراءة دور المرأة خارج الإطار التقليدي للحريم والبلاط ، وتأكيد حضورها في الفضاء الاقتصادي العام.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي التاريخي، وذلك من خلال:وصف البنية المالية والإدارية للدولة الفاطمية.تحليل النصوص التاريخية والوثائق لاستخلاص دور المرأة الضريبي والإنتاجي. المقارنة بين النص التشريعي والتطبيق العملي في المصادر.

المبحث الأول: الإطار التاريخي والاقتصادي للدولة الفاطمية فشمل البنية السياسية والاقتصادية 358-567هـ. و النظام المالي الفاطمي: الدواوين، بيت المال، أنواع الإيرادات. ثم مكانة المرأة في التشريع الفاطمي والاجتماع الفاطمي.

اما المبحث الثاني سلط الضوء على التزام المرأة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة و الضرائب على الأملاك والعقارات: الخراج، العشر، الجزية على الذميات ثم الضرائب على التجارة والأسواق: المكوس، الرسوم الجمركية على تاجرات القاهرة والفسطاط والإعفاءات والامتيازات الضريبية لنساء بيت الخلافة والعائلات الشريفة.

وتطرق المبحث الثالث الى الحرف النسوية ومساهمتها في الإيرادات العامة شمل كل من الحرف النسيجية والغزل: النساء العاملات في دور الطراز الفاطمي. و الحرف الغذائية والعطور والزينة: البائعات في الأسواق. كما اشار الى القبالة والوصاية المالية للنساء و إدارة الأوقاف والأملاك.

واما المبحث الرابع مخصص للأوقاف النسوية كآلية للتخفيف من العبء المالي من إنشاء النساء للأوقاف الخيرية والذرية.و دور الأوقاف في إعفاء النساء الفقيرات من بعض الأعباء.كما اشار الى نماذج من واقفات فاطميات: ست الملك، الملكة الحرة. و المبحث الخامس: النظام القضائي والمالي وتقاضي النساء في الحقوق المالية من حضور النساء أمام قاضي الجماعة والقضاة الفاطميين في الدعاوى المالية.و الوكالة والوصاية المالية للنساء.واشار الى العقوبات المالية الموقعة على النساء المخالفات.

المبحث السادس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاركة المرأة المالية كيف أثرت ضرائب وحرف النساء على اقتصاد القاهرة الفاطمية؟ هل ساهمت في استقرار الدولة؟

الخاتمة: النتائج، التوصيات.

المبحث الأول: الإطار التاريخي والاقتصادي للدولة الفاطمية

١- البنية السياسية والاقتصادية للدولة الفاطمية 358-567هـ

قامت الدولة الفاطمية في مصر سنة 358هـ/969م على يد جوهر الصقلي بعد إسقاط الدولة الإخشيدية[1]. واتخذ الخليفة المعز لدين الله القاهرة عاصمة جديدة، وأقام نظام حكم مركزي قوي يعتمد على الدعوة الإسماعيلية والإدارة البيروقراطية[2].

سياسياً: تميزت الدولة بمركزية السلطة في يد الخليفة، مع وجود وزارات ودواوين متخصصة تدير شؤون الجيش والمال والقضاء[3]. ولم يفرض الفاطميون مذهبهم قسراً على أهل مصر، مما حافظ على الاستقرار الاجتماعي واستمرار النشاط الاقتصادي[4].

إقتصادياً: ورث الفاطميون نظاماً زراعياً قائماً على الري النيلي، وطوروه بإنشاء دواوين لضبط الخراج والعشر[5]. وشهدت القاهرة والفسطاط نهضة تجارية وحرفية كبيرة، خاصة في صناعة الكتان والحرير والزجاج، وكانت هذه الصناعات تعتمد على عمالة نسوية كثيفة في مراحل الغزل والصباغة[6].

المطلب الثاني: النظام المالي الفاطمي: الدواوين، بيت المال، أنواع الإيرادات

أنشأ الفاطميون جهازاً مالياً متطوراً لضبط الإيرادات والمصروفات. كان على رأسه "ديوان النظر في الأموال" و"ديوان الجيوش" و"ديوان الإنشاء"[7].

وتركزت الإيرادات في بيت المال، الذي كان يغذي نفقات الدولة والحروب والعمارة.وتعددت مصادر الإيرادات:

خراج الأراضي: ضريبة سنوية على الأرض الزراعية، تُقدّر بحسب نوع المحصول[8]

العشر: ضريبة بنسبة 10% على المنتجات الزراعية[9]

المكوس: رسوم على الأسواق والتجارة الداخلية والخارجية[10]

ريع دور الطراز: المصانع السلطانية للنسيج، وكانت تدر دخلاً كبيراً من بيع الأقمشة الموشاة باسم الخليفة[11].

هذا النظام المالي المرن مكّن الدولة من مواجهة الأزمات وتغطية نفقات البلاط والجيش والعمران.

المطلب الثالث: مكانة المرأة في التشريع الفاطمي والاجتماع الفاطمي

تبنى الفاطميون المذهب الإسماعيلي، الذي أقرّ أهلية المرأة الكاملة في التملك والتصرف المالي[12] نصّ القاضي النعمان في دعائم الإسلام على أن للمرأة حق البيع والشراء والهبة والوقف والوكالة، دون حاجة إلى إذن الولي إذا كانت رشيدة[13]

وفي الواقع الاجتماعي، لم تكن المرأة محصورة في البيت. ظهرت نساء من بيت الخلافة يدرن أملاكاً وأوقافاً، ونساء من العامة يعملن في الأسواق والحرف[14]

المبحث الثاني: التزام المرأة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة

١- الضرائب على الأملاك والعقارات المملوكة للنساء ,الخراج، العشر، الجزية على الذميات

لم يفرق النظام المالي الفاطمي بين الذكر والأنثى في ملكية الأرض والعقار، فالمرأة التي تملك أرضاً زراعية كانت تخضع لنظام الخراج مثل الرجل تماما[15].

والخراج كان يُقدّر حسب جودة الأرض ونوع المحصول، ويُحصل سنوياً بواسطة عمال الدواوين[16].

أما العشر، فكان يُفرض على المحصول نفسه بنسبة 10% عند الحصاد، سواء باشرت المرأة الزراعة بنفسها أو استأجرت فلاحين يقومون بالعمل[17]، وهذا يعني أن المرأة المالكة دخلت مباشرة في دائرة المكلفين ضريبياً، وفي حالة المرأة الذمية، أضيف إلى الخراج والعشر ضريبة الجزية كضريبة رأس[18].

لكن المصادر والوثائق تبين أن هذا لم يمنعها من تملك العقارات وإدارتها. ففي وثائق الجنيزة القاهرية تظهر نساء يهوديات يبعن دوراً وحوانيت في الفسطاط ويقرضن المال بفائدة، ويدفعن الرسوم المقررة على هذه المعاملات[19].وهكذا كان الخراج والعشر يمثلان الجانب المباشر من الالتزام المالي على المرأة، دون تمييز جنسي في الأصل، لكن مع مراعاة الوضع الديني للمكلف.

٢- الضرائب على التجارة والأسواق:

المكوس، الرسوم الجمركية على تاجرات القاهرة والفسطاط لم تكن المرأة الفاطمية بعيدة عن النشاط التجاري. فقد اشتغلت بالبيع في الأسواق، خاصة في السلع الغذائية والعطور والأقمشة والزينة[20] وكانت هذه الأسواق تخضع لنظام الحسبة، حيث يشرف المحتسب على الموازين والأسعار ويفرض رسوماً على الباعة[21].

المكوس كانت تُفرض على كل بائع في السوق، رجلاً كان أو امرأة. يذكر المقريزي أن سوق العطارين وسوق القماش في القاهرة كان فيهما بائعات يدفعن الرسوم المقررة يومياً[22]. وامتناعهن عن الدفع كان يعرضهن للعقوبة المالية أو إغلاق الدكان[23].[24]

وعلى مستوى التجارة الخارجية، كانت تفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة والمصدرة. ووثائق الجنيزة تذكر تاجرات يهوديات ينقلن البضائع بين الفسطاط والإسكندرية ودمياط، ويدفعن الرسوم الجمركية في الموانئ[25] وهذا يدل على أن المرأة لم تكن مستهلكة فقط ، بل كانت فاعلة في حركة التجارة وخاضعة للالتزام الجمركي.

٣- الإعفاءات والامتيازات الضريبية للنساء من بيت الخلافة والعائلات الشريفة

رغم عمومية التكليف الضريبي، حظيت نساء البيت الفاطمي والعائلات العلوية بامتيازات مالية واضحة[26]. فالأملاك المخصصة لهن كانت غالباً من الأوقاف والإقطاعات السلطانية، وكانت تُعفى من الخراج والمكوس بأمر الخليفة أو الوزير[27]. أشهر الأمثلة "ست الملك" أخت الحاكم بأمر الله، التي كانت تدير أملاكاً وأوقافاً واسعة ولم ترد إشارة في المصادر إلى مطالبتها بالضرائب المباشرة[28]، كذلك نساء القصر كنّ يتلقين رواتب وهبات من بيت المال، وكانت أموالهن تُعدّ من الأموال السلطانية التي لا تمس[29] .أما النساء الفقيرات والأرامل ، فلم يُعفين من الضرائب المباشرة ، لكنهن استفدن من الأوقاف الخيرية التي أنشأتها نساء الأسرة الفاطمية. فهذه الأوقاف كانت توفر لهن الطعام والسكن والعلاج مجاناً، مما خفّف عنهن عبء الضرائب غير المباشرة وغلاء الأسعار[30].

المبحث الثالث: الحرف النسوية ومساهمتها في الإيرادات العامة

١- الحرف النسيجية والغزل:النساء العاملات في دور الطراز الفاطمي

كانت صناعة النسيج والغزل الحرفة الأساسية التي اشتغلت بها النساء في العصر الفاطمي[31]. وأنشأ الفاطميون "دور الطراز" وهي مصانع سلطانية لإنتاج الكتان والحرير الموشى بعبارات الخلافة وأسماء الخلفاء[32]. اعتمدت هذه الدور على عمالة نسوية كثيفة في مراحل الغزل، واللف، والصباغة، والتطريز[33]. يذكر المقريزي أن دار الطراز بالقاهرة كانت تشغل مئات النساء، وكن يتقاضين أجوراً شهرية من بيت المال، وتسجل أسماؤهن في سجلات الديوان[34]. لم يقتصر دور النساء على العمل بالأجرة ، بل كانت بعضهن يمتلكن أنوالاً خاصة في بيوتهن ويبعن إنتاجهن للتجار[35]. وكان إنتاج دور الطراز يدر على الدولة دخلاً كبيراً من البيع الداخلي والتصدير إلى الشام والمغرب والحجاز[36] ، فكانت مساهمة المرأة هنا إنتاجية مباشرة في رفد الخزينة.

٢- الحرف الغذائية والعطور والزينة:البائعات في الأسواق

إلى جانب النسيج، انتشر عمل النساء في الحرف الغذائية والخدمية. فاشتغلت النساء ببيع الألبان، الخبز، العسل، الخضر، والعطور في أسواق القاهرة والفسطاط[37]. وكانت هذه الأسواق مقسمة إلى أروقة، وبعضها مخصص للنساء البائعات تحت إشراف المحتسب[38].

كان على البائعات دفع الرسوم السوقية اليومية المسماة "المكوس"، ويُلزمن بالالتزام بالتسعيرة المحددة[39]. ووثائق الجنيزة تذكر نساء يهوديات كنّ يبعن الجبن والزيت والتوابل في دكاكين صغيرة ، ويدفعن الرسوم بانتظام[40] .كما ظهرت نساء يشتغلن في حرف الزينة مثل الكحل، الحناء، وصناعة العطور والبخور، وكانت هذه الحرف مربحة وتدر دخلاً جيداً[41] .

وقد شكلت هذه الأنشطة اقتصاداً حضرياً صغيراً، لكنه مهم في توفير السيولة اليومية لبيت المال.

-3- القبالة والوصاية المالية للنساء: إدارة الأوقاف والأملاك

لم يقتصر دور المرأة على العمل اليدوي والتجارة الصغيرة، بل تعداه إلى الإدارة المالية والوصاية[42]. فقد أجاز الفقه الفاطمي للمرأة الرشيدة أن تتولى الوصاية على أموال القصّر، وأن تكون قَيّمة على الأوقاف الذرية والخيرية[43].

ونصّ القاضي النعمان في دعائم الإسلام على جواز توكيل المرأة في البيع والشراء والإجارة وقبض الديون[44]. وتظهر وثائق الجنيزة حالات لنساء يهوديات وكلنّ محامين لإدارة أملاكهن في غياب الأزواج أو بعد الوفاة[45].

ومن أبرز النماذج "الملكة الحرة" في اليمن، التي كانت تدير شؤون الدولة المالية والإدارية نيابة عن زوجها، وتفرض الضرائب، وتنظم التجارة، وتشرف على الأوقاف[46]. وهذه الممارسات تؤكد أن المرأة الفاطمية لم تكن مجرد مكلفة ضريبياً، بل كانت شريكاً إدارياً في المنظومة المالية.

المبحث الرابع: الأوقاف النسوية كآلية للتخفيف من العبء المالي

1_ إنشاء النساء للأوقاف الخيرية والذرية

عرفت الدولة الفاطمية نظام الوقف ووسعته كأداة مالية واجتماعية[47]. ولم يمنع الفقه الإسماعيلي المرأة من إنشاء الوقف، بل أقر أهليتها الكاملة في حبس مالها على جهة برّ أو على ذريتها[48]. فكانت النساء من بيت الخلافة والعائلات الثرية ينشئن أوقافاً على المساجد، المدارس، السقايات، وإطعام الفقراء[49]. ويخرج المال الموقوف عن ملك الواقفة، وبالتالي لا يخضع للخراج أو المكوس، مما جعل الوقف وسيلة لتجميد الأموال وحمايتها من الجباية المباشرة[50].

أما أوقاف الذرية، فكانت تهدف لحفظ المال داخل الأسرة وتمكين البنات والأرامل من الانتفاع بريعه دون أن يتعرض للقسمة أو المصادرة[51]. وهكذا تحول الوقف إلى آلية اقتصادية بيد المرأة تحافظ بها على ثروتها وتضمن استقلاليتها المالية.

كما كان دور الأوقاف في إعفاء النساء الفقيرات من بعض الأعباء له دوراً تكافلياً واضحاً في المجتمع الفاطمي. فالأوقاف الخيرية التي أنشأتها نساء القصر والعائلات الشريفة كانت تشترط الإنفاق على الأرامل، اليتامى، والنساء العاجزات عن العمل[52]. كانت هذه الأوقاف توفر الخبز، الزيت، الكساء، والعلاج مجاناً في البيمارستانات والمساجد[53]. وبذلك لم تعد المرأة الفقيرة مضطرة للعمل في حرف مرهقة أو لدفع رسوم السوق مقابل الحصول على الخدمات الأساسية[54]

كما أن بعض الأوقاف كانت تعفي المستأجرات من النساء من جزء من أجرة العين الموقوفة إذا تعذر السداد بسبب الفقر أو الكوارث[55]. فأصبح الوقف هنا أداة غير مباشرة للإعفاء الضريبي والاجتماعي، تخف عن الدولة عبء الرعاية الاجتماعية.

٢- نماذج من واقفات فاطميات: ست الملك، الملكة الحرة

ست الملك: أخت الخليفة الحاكم بأمر الله ، كانت من أغنى نساء عصرها وأكثرهن نفوذاً[56]. أنشأت أوقافاً على الفقهاء والفقراء، وأوقفت قرى وأراضي زراعية تدر ريعاً كبيراً[57]. وكانت تدير أملاكها بنفسها، ولم ترد إشارة في المصادر إلى مطالبتها بالضرائب على الأموال الموقوفة، لأن الوقف كان يخرجها من دائرة الجباية[58].

الملكة الحرة: حاكمة اليمن في العصر الفاطمي المتأخر. لم تكتفِ بإدارة شؤون الدولة، بل أنشأت أوقافاً على العلماء والمساجد والفقراء في صنعاء وعدن[59].

وكانت إيرادات هذه الأوقاف تغطي نفقات الإغاثة وقت المجاعات، وتوفر رواتب للمعلمات والواعظات[60].نساء العامة: لم تقتصر الظاهرة على نساء القصر. تظهر وثائق الجنيزة أوقافاً صغيرة أنشأتها نساء يهوديات على إطعام الفقراء في الأعياد، وصيانة المدارس الدينية[61]. وهذا يدل على انتشار الثقافة الوقفية بين نساء الطبقة الوسطى أيضاً.

المبحث الخامس: النظام القضائي والمالي وتقاضي النساء في الحقوق المالية

١- حضور النساء أمام قاضي الجماعة والقضاة الفاطميين في الدعاوى المالية:

لم يمنع التشريع الفاطمي المرأة من التقاضي أمام القضاء في الحقوق المالية[62] فكانت تحضر أمام قاضي الجماعة والقضاة المحليين للمطالبة بديونها، ميراثها، أو لإثبات ملكيتها للعقار[63]. يذكر القاضي النعمان في دعائم الإسلام أن للمرأة حق الادعاء والدفاع بنفسها، ولها أن توكل من ينوب عنها إذا شاءت[64]. وتؤكد وثائق الجنيزة القاهرية هذا الأمر عملياً، حيث تظهر عشرات الدعاوى المرفوعة من نساء يهوديات ومسلمات أمام القضاة للمطالبة بديون أو إبطال عقود بيع[65].وكان القاضي الفاطمي يلتزم بسماع دعوى المرأة كما يسمع دعوى الرجل، ولا فرق في الإجراءات إلا في موضع الشهادة، حيث قبل شهادة المرأة في المعاملات المالية إذا تعددت[66]. وهذا أعطى المرأة حماية قانونية لممتلكاتها وجعلها طرفاً فاعلاً في المنظومة المالية.

٢- الوكالة والوصاية المالية للنساء

أجاز الفقه الفاطمي للمرأة أن تكون وكيلة ووصية على الأموال[67].

فكانت توكل في بيع العقار، قبض الديون، إدارة الأوقاف، والتصرف في أموال القصّر[68].

وثائق الجنيزة مليئة بوكالات رسمية بأسماء نساء يهوديات وكلنّ محامين أو أقارب لإدارة أملاكهن في غياب الأزواج أو بعد الوفاة[69].

وفي القاهرة الفاطمية، تولت بعض نساء الأشراف الوصاية على أوقاف ذريتهن وأدرن ريعها بأنفسهن[70].

هذا الحق منح المرأة القدرة على المشاركة غير المباشرة في الاقتصاد، فهي لم تكن مجرد مالكة سلبية، بل مديرة ومسؤولة عن تنمية المال وحفظه.

٣- العقوبات المالية الموقعة على النساء المخالفات

خضعت المرأة في العصر الفاطمي للنظام العقابي المالي إذا خالفت قوانين السوق والجباية[71]. فإذا تلاعبت بائعة في الميزان، أو امتنعت عن دفع المكوس، أو خالفت التسعيرة، كان المحتسب يوقع عليها غرامة مالية أو يغلق دكانها مؤقتاً[72].

والمصادر تذكر أن العقوبة كانت تطبق على النساء كما تطبق على الرجال، دون تمييز، لأن المخالفة هنا اقتصادية لا شخصية[73]. لكن في حالات العسر والفقر، كان القضاة يخففون الغرامة أو يؤجلونها، خاصة إذا كانت المرأة معيلة لأيتام[74].

وهذا يدل على أن النظام المالي الفاطمي كان يتعامل مع المرأة كمكلفة اقتصادية كاملة الأهلية، تتحمل الحقوق والواجبات معاً.

المبحث السادس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاركة المرأة المالية

١- أثر ضرائب وحرف النساء على اقتصاد القاهرة الفاطمية

ساهمت ضرائب النساء وحرفهن في تدعيم الخزينة الفاطمية بشكل مباشر وغير مباشر[75]. فالمكوس والرسوم التي كانت تُحصل من البائعات في أسواق القاهرة والفسطاط شكلت مورداً يومياً ثابتاً لبيت المال[76].

كما أن إنتاج دور الطراز الذي قامت به النساء كان من أهم بنود التصدير، ودرّ على الدولة عملة صعبة من بيع الأقمشة الموشاة للشام والمغرب والحجاز[77].

على المستوى المحلي، وفرت الحرف النسوية تشغيلاً واسعاً للنساء الفقيرات، مما قلل من الاعتماد على بيت المال في الإنفاق الاجتماعي[78].

وبذلك أصبحت المرأة منتجة ومستهلكة ودافعة للضريبة في نفس الوقت، مما زاد من سرعة دوران المال داخل المدينة.

٢- دور المشاركة النسوية في استقرار الدولة

لم تقتصر المشاركة على الجانب الاقتصادي، بل كان لها أثر اجتماعي وسياسي[79]. فالأوقاف النسوية خففت من حدة الفقر وقللت من احتمالات الاضطراب الاجتماعي وقت الغلاء والمجاعات[80].

كما أن وجود نساء قويات مالياً وإدارياً مثل ست الملك والملكة الحرة دعم شرعية الدولة في مراحل الأزمات، لأن هؤلاء النساء كنّ يمولن الجيش ويغثن الناس من أموالهن الخاصة[81].
وهذا يعكس أن إدماج المرأة في المنظومة المالية لم يضعف الدولة، بل زاد من مرونتها وقدرتها على الصمود.

الخاتمة:
خلص البحث إلى أن المرأة في الدولة الفاطمية لم تكن بمعزل عن المنظومة المالية والاقتصادية، بل كانت طرفًا فاعلًا في الحركة الإنتاجية داخل المدن الفاطمية. فمن خلال الحرف النسوية كالغزل، والنسيج، والتطريز، والصناعات الدقيقة المرتبطة بحياة القصر والأسواق، تمكنت المرأة من الانخراط المباشر في الاقتصاد، وتحقيق قدر من الاستقلال المالي.وقد كشفت المصادر أن هذا النشاط لم يمر دون أن تفرض عليه الدولة التزامات مالية تمثلت في ضرائب ورسوم على الإنتاج والبيع، وهو ما يعكس إدراك السلطة الفاطمية لأهمية الاقتصاد النسوي كمورد لا يمكن إغفاله. غير أن طبيعة هذه الضرائب لم تكن قمعية، بل جاءت في سياق نظام مالي مرن سمح باستمرار النشاط وتطوره، خاصة في ظل التسامح النسبي الذي اتسمت به السياسة الفاطمية تجاه الفئات الاجتماعية المختلفة.وبذلك يتضح أن العلاقة بين المرأة والدولة في العصر الفاطمي كانت علاقة تفاعلية قائمة على الأخذ والعطاء: الدولة تستفيد من النشاط الاقتصادي النسوي عبر الضرائب، والمرأة تستفيد من الحماية والاستقرار اللذين وفرتهما الدولة لممارسة حرفها. وهذا يعيد رسم صورة أكثر دقة لدور المرأة في الاقتصاد الوسيط، ويؤكد أنها لم تكن مجرد متلقية للخدمات الاجتماعية، بل كانت شريكًا في بناء البنية المالية للدولة.ويفتح هذا البحث المجال لدراسات لاحقة تتوسع في مقارنة وضع المرأة الاقتصادية بين الدولة الفاطمية والدول الإسلامية المعاصرة لها، للوقوف على مدى خصوصية التجربة الفاطمية في هذا الشأن.

النتائج:
– لم تكن المرأة الفاطمية مستبعدة من المنظومة المالية، بل خضعت للخراج والعشر والمكوس مثل الرجل، مع مراعاة وضعها الديني.
– مثلت الحرف النسوية، خاصة النسيج والغزل والعطور، عموداً مهماً في الاقتصاد الحضري الفاطمي ورفدت بيت المال بإيرادات مباشرة .
– استخدمت النساء آلية الوقف لحماية أموالهن وتخفيف العبء عن الفقيرات، فكان الوقف أداة اقتصادية واجتماعية في يد المرأة.
– منحت التشريعات الفاطمية المرأة أهلية كاملة في التقاضي والوكالة والوصاية، مما مكنها من إدارة أموالها والدفاع عن حقوقها أمام القضاء.
– ساهمت المشاركة المالية للمرأة في استقرار القاهرة الفاطمية، اقتصادياً واجتماعياً، خاصة في أوقات الأزمات.

التوصيات
– إجراء دراسة مقارنة بين دور المرأة الاقتصادي في الدولة الفاطمية والدول المعاصرة لها مثل العباسية والأيوبية.
– إعادة قراءة كتب الحسبة والخطط للبحث عن أسماء النساء البائعات والحرفيات التي لم تذكرها المصادر التقليدية.
الهوامش

(1) ابـن زولاق , اخبـار مصـر, ص 89-92 , القاضـي النعمـان , رسـالة افتتـاح الـدعوة , ص421-425,ابـن التغـري , النجـوم الزاهـرة فـي ملـوك مصـر والقـاهرة , ج3, ص125, محمـد جمـال الـدين سـرور، _تـاريخ الدولـة الفاطمية_ ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م، ص 98.

(2)المقريـزي، _المـواعظ والاعتبـار بـذكر الخطـط والآثـار_ ، تحقيـق أيمـن فـؤاد سـيد، دار صـادر، بيـروت، د.ت، ج1، ص 310

(3)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 201

(4)المقريزي، _الخطط_ ، ج1، ص 312.

(5)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 476

(6) المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 120

(7) المقريـزي : الخطـط المقريزيـة , ج1, ص 410, القلقشـندي : صـبح الاعشـى , ج3, ص 420-450, سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 480

(8)المقريزي، _الخطط_ ، ج1، ص 80.

(9)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 482

(10) المقريزي، _الخطط_ ، ج1، ص 85.

(11)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 120

(12)القاضـي النعمـان، _دعـائم الإسـلام_ ، تحقيـق آصـف بـن علـي أصـغر فيضـي، دار المعـارف، القـاهرة، 1963م، ج2، ص 533

(13)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ج2، ص 537, ابن خلدون , المقدمة , ص325.

(14)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 512

(15) محمد جمال الدين سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م، ص 482.

(16)تقي الدين المقريزي، _المواعظ ، ج1، ص 80.

(17) ناصـر خسـرو , سـفر نامـه , 102, المقريـزي . المـوعظ , ج1, ص154, سـرور، _تـاريخ الدولـة الفاطمية_ ، ص 483.

(18)المقريزي، _الخطط_ ، ج1، ص 82

(19)س. د. غـويتين، _وثـائق الجنيـزة القاهريـة_ ، ترجمـة أحمـد محمـود السـاداتي، دار الثقافـة، القـاهرة، 1970م، ج1، ص 210 نقلا عن الموقع https://geniza.princeton.edu/en/documents/

(20)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 125.

(21)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 490.

(22)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 126.

(23)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 491.

24

(25)غويتين، _وثائق الجنيزة_ ، ج1، ص 215.

(26)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 512.

(27)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 415.

(28) ناصر حسرو , سفر نامه , ص 102, سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 312

(29)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 312.

(30)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 487

(31) سرور _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 485.

(32)المقريزي، _المواعظ ، ج2، ص 120.

(33)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 486.

(34)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 121.

(35)س. د. غويتين، _وثائق الجنيزة القاهرية_ ، ج1، ص 218.

(36)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 488.

(37)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 125.

(38)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 490.

(39)المقريزي، _الخطط_ ، ج1، ص 85.

(40)غويتين، _وثائق الجنيزة_ ، ج1، ص 220.
(41)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 492.
(42)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1963م، ج2، ص 533.
(43)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ج2، ص 537.
(44)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ج2، ص 540.
(45)غويتين، _وثائق الجنيزة_ ، ج1، ص 225
(46)حسين مؤنس، _تاريخ اليمن في العصر الإسلامي_ ، دار المعارف، القاهرة، 1973م، ص 189.

(47) سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 487.
(48)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام, ج2، ص 545
(49)المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج2، ص 415.
(50)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 488.
(51)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 417.
(52)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 489.
(53)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 420.
(54)س. د. غويتين، _وثائق الجنيزة القاهرية_ ، ج1، ص 230.
(55)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 421.
(56)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 312
(57)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 418.
(58) الخزرجي , العسجد المسبوك , ج1, ص210, سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 313.
(59)ادريس , بن عماد الدين , عيون الاخبار , ج7, ص295-297, حسين مؤنس، _تاريخ اليمن في العصر الإسلامي_ ، دار المعارف، القاهرة، 1973م، ص 189.
(60)مؤنس، _تاريخ اليمن_ ، ص 190.
(61)غويتين، _وثائق الجنيزة_ ، ج1، ص 235.

(62)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ، ج2، ص 550.
(63) سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 495.
(64)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ج2، ص 552
(65)س. د. غويتين، _وثائق الجنيزة القاهرية_ ، ج1، ص 240
(66)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ج2، ص 555
(67)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ، ج2، ص 537.
(68)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 496.
(69)غويتين، _وثائق الجنيزة_ ، ج1، ص 245.
(70)المقريزي، _المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار_ ، ج2، ص 422
(71)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 498.
(72)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 126.
(73)سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص 499.
(74)المقريزي، _الخطط_ ، ج2، ص 127
(75)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام_ ج 2, ص548-555.
(76)المقريزي، _المواعظ , ج1, ص412.
(77) النويري, نهاية الارب في فنون الادب, ج28 , ص85,
(78) سرور، _تاريخ الدولة الفاطمية_ ، ص378-385.
(79) المقريزي , الخطط , ج2, ص47,
(80) المقريزي, تعاظ , ج1, ص,212 , سعاد ماهر، _مساجد مصر وأولياؤها الصالحون, ج1, ص210-215.
(81)القاضي النعمان، _دعائم الإسلام.,ج1, 230-235.

المصادروالمراجع :

- ادريس عماد الدين (ت 872هـ)
١- عيون الاخبار وفنون الاخبار وفنون الاثار, تحقيق: مصطفى غالب ,دار الاندلس بيروت , 1984.
حسين مؤنس،
٢- تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 1972م.
ابن زولاق (ت 387ه)
٣- اخبار مصر , تحقيق, محمد ابرهيم سعد, مطبعة النصر,القاهرة, 1933م.

سعاد ماهر،
٤- مساجد مصر وأولياؤها الصالحون_ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971م.
عمارة اليمني. (ت 569هـ) محمد بن علي
٥- تاريج اليمن , تحقيق , حسين باسلامة , دار اكتاب العربي , القاهرة,1971م.
مجموعة تايلور-شيلشر
٦- وثائق الجنيزة القاهرية https://geniza.princeton.edu/en/documents/

- للقاضي النعمان بن محمد التميمي (ت 363هـ)
7- دعائم الإسلام دعائم الإسلام_ ، تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1963م.
8-رسالة افتتاح الدعوة , تحقيق, وداد القاضي , دار الثقافة, بيروت, 1970م,
- القلقشندي :احمد بن محمد (ت 821هـ),
٩- صبح الاعشى في تاريخ الانشا, تحقيق,محمد حسين شمس الدين , دار الكتب العلمية , بيروت , 1987م.
- ابن مماتي الاسعد بن مهذب (ت 606هـ)
10-قوانيين الدواوين, تحقيق عزيز سوريال عطية، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1943.
- محمد جمال الدين سرور
١١- تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(845ه).
12- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996.
١٣- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار_ ، تحقيق أيمن فؤاد سيد، دار صادر، بيروت، د.ت.
- النويري , شهاب الدين (733هـ)
١٤- نهاية الارب في فنون الادب , دار الكتب , القاهرة, 2002م